فيه عطف صفة على مثلها والان ليست كذلك وقال الشيخ سبا يقتضي ان تكون
الاية مما عطف فيها وصف على مثله فقال واجاز الحوفي ايضا ان تكون والذي
في موضع رفع عطفا على ايات واجاز هو وابن عطيه ان تكون والذي في
موضع خفض وعلى هذين الاعرابين يكون الحق خبر مبتدا محذوف اي هو الحق
ويكون والذي مما عطف فيه الوصف على الوصف وهما لشي واحد كما تقول
جاني الظريف والعاقل وانت تريد شخصا واحدا ومن ذلك قول الشاعر
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبه في المزدحم قلت وابن الوصف المعطوف
عليه حتى جعله مثل البيت الذي انشده السادس ان يكون الذي مرفوعا نسقا
على ايات كما تقدمت حكايته عن الحوفي حال عطفه على ايات الكتاب ويجوز الحوفي
ايضا ان يكون الحق نعتا للذي وتلخص في الحق خمسة اوجه احدها انه خبر اول او
ثان او هو مع ما قبله او خبر لمبتدا مضمر او صفة للذي اذا جعلناه معطوفا على ايات
قوله بغير عمد هذا الجار في محل نصب على الحال من السموات اي رفعها خالية
من عمد ثم في هذا الكلام وجهان احدهما انتفا العمد والروية جميعا اي لا عمد فلا روية
يعني لا عمد لها فلا ترى واليه ذهب الجمهور والثاني ان لها عمدا ولكن غير مرئيه
وعن ابن عباس ما يدريك انها بعمد لا ترى واليه ذهب مجاهد وهذا قريب من قولهم
ما رايت رجلا صالحا ونحوه لا يسالون الناس الحافا على لاحب لا يهتدي بمناره وقد تقدم
هذا اذا قلنا ان ترونها صفة اما اذا قلنا انها مستانفة كما سياتي فيتعين ان لا عمد
لها البته والعامة على فتح العين والميم وهو اسم جمع وعبارة بعضهم انه جمع نظر
الى المعنى دون الصناعة وفي مفرده احتمالان احدهما انه عماد ونظيره اهاب واهب
والثاني انه عمود كاديم وادم وقضيم وقضم كذا قال الشيخ وقال ابو البقا
جمع عماد او عمود مثل اديم وادم وافيق وافق واهاب واهب ولا خامس
لها قلت فجعلوا فعولا كفعيل في ذلك وفيه نظر لان الاوزان لها خصوصيه
فلا يلزم من جمع فعيل على كذا ان يجمع عليه فعول فكان ينبغي ان ينظروه بان
فعولا جمع على فعل ثم قول ابي البقا ولا خامس لها يعني انه لم يجمع على فعل الا
هذه الخمسة عماد وعمود واديم وافيق واهاب وهذا الحصر ممنوع لما ذكرت
لك من نحو قضيم وقضم وبعمان في العلة على عمد وقرا ابو حيوة ويحيى بن وثاب
عمد بضمتين ومفرده يحتمل ان يكون عماد ككتاب وشهب وكتاب وكتب
وان يكون

وان يكون عمودا كرسول ورسل وقد قرئ في السبع في عمد هذه بالوجهين
وقال ابن عطية في عمد اسم جمع عمود والباب في جمعه عمد بضم الحروف الثلثة
كرسل ورسول قال الشيخ وهذا وهم وصوابه بضم الحرفين لان الثالثة
هو حرف الاعراب فلا يعتبر ضمه في كيفية الجمع والعماد والعمود ما يعمد به اي
يسند يقال عمدت الحايط اعمده عمدا اي ادعمته فاعتمد الحايط على العماد
والعمد الاساطين قال النابغة وخيس الجن اني قد اذنت لهم يبنون تدمر
بالصفاح والعمد والعمد هو قصد الشي والاستناد اليه فهو ضد السهو وعمود
الصبح ابتداء ضوئه تشبيها بعمود الحديد في الهيئه والعمد ما يعتمد عليه
من ماء وغيره والعميد السيد الذي يعمده الناس اي يقصدونه قوله
ترونها في الضمير المنصوب وجهان احدهما انه عايد على عمد وهو اقرب مذكور
وحينئذ تكون الجملة في محل جر صفة لعمد ويجي فيه الاحتمالان المتقدمان من كون
العمد موجودة لكنها لا ترى او غير موجودة البته والثاني ان الضمير عايد
على السموات ثم في هذه الجملة وجهان احدهما انها مستانفة لا محل لها اي
استشهد برويتهم لها كذلك ولم يذكر الزمخشري غيره والثاني انها في
محل نصب على الحال من ها ترونها وتكون حالا مقدرة لانها حين رفعها لم تكن مخلوقة
والتقدير رفعها مرئية لكم وقرا ابي ترونه بالتذكير مراعاة للفظ عمد اذ هو
اسم جمع وهذه القراءة رجح بها الزمخشري كون الجملة صفة لعمد وزعم بعضهم
ان ترونها خبر لفظا ومعناه للامر اي روها وانظروا اليها لتعتبروا بها وهو
بعيد ويتعين على هذا ان يكون مستانفا لان الطلب لا يقع صفة ولا حالا ولا وتم في
ثم استوى مجرد العطف لا للترتيب لان الاستوا على العرش غير مرتب على رفع
السموات قوله يدبر الامر يفصل الايات قرا العامة هذين الحرفين بالياء
من تحت جريا على ضم اسم الله تعالى وفيهما وجهان احدهما وهو الظاهر انهما
مستانفان للاخبار بذلك والثاني ان الاول حال من فاعل سخر والثاني حال
من فاعل يدبر وقرا النخعي وابان بن تغلب يدبر الامر نفصل بالنون فيهما والحسن
والاعمش نفصل بالنون يدبر بالياء قال المهدوي لم يختلف في يدبر يعني انه بالياء
وليس كما ذكر لما قدمته عن النخعي وابان بن تغلب والرواسي الثوابت وهي الجبال
وفاء الوصف لا يطرد الا في الابيات الا ان المكسر ما لا يستعمل يجري مجرى جمع الابات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)